الإخبارية

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

نشرة تواصلية إلكترونية أسبوعية يصدرها قسم الإتصال

عدد: 323- التاريخ: 08 نونبر 2019

في لقاء تواصلي حول برنامج "مدرسة حقوق الإنسان"

الدعوة إلى تعزيز دور المدرسة في تنمية السلوك المدني والنهوض بثقافة حقوق الانسان

في إطار تنزيل تدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وتنفيذا لاتفاقية الشراكة الخاصة بمشروع "تنمية مدرسة حقوق الانسان 2019-2021"، الموقعة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان ومنتدى المواطنة، أعطيت الانطلاقة الرسمية لبرنامج "مدرسة حقوق الإنسان" وعرض مخطط العمل التنفيذي لهذا البرنامج، يوم الاثنين 28 أكتوبر 2019 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

وفي كلمة باسم الوزارة ، أكد السيد عزيز ناحية، المدير المكلف بالحياة المدرسية، العزم على المساهمة في إعمال تدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان وتعزيز مكانة ودور المدرسة المغربية في النهوض بها وحمايتها، من خلال تنفيذ مشروع تنمية "مدرسة حقوق الانسان"، عبر برامج وأنشطة ميدانية يتم بلورتها وفق مقاربة تشاركية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، من أجل

النهوض بحقوق الانسان في المدرسة ومحيطها وترسيخ مبادئها وآلياتها في البرامج والمشاريع التربوية للمؤسسة التعليمية..

كما شدد على ضرورة ترجمة مضامين الاتفاقية الإطار إلى اتفاقيات جهوية والعمل على تحقيق مراميها، من خلال مخططات عمل تنفيذية تهدف إلى تمكين أدوار وقدرات الحياة المدرسية، من تنمية ثقافة حقوق الانسان والتربية عليها، وتنمية السلوك المدني، وإنجاز أنشطة ودعامات للتوعية والتثقيف والتكوين، موجهة إلى المتعلمات والمتعلمين والأطر التربوية الإدارية وجمعيات الآباء والأمهات في هذا المجال.

كما دعا في الكلمة إلى تكثيف الجهود ومواصلة العمل من أجل إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات ومتشبعة بالممارسات الديمقراطية وبروح الحوار وقبول الاختلاف.

من جهته أكد السيد مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان، أن المنظومة التعليمية راكمت تجربة هامة في مجال ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة، من خلال الجهود المبذولة لتحديث وملاءمة البرامج والمناهج وعمل أندية المواطنة وحقوق الإنسان في مجال التثقيف على حقوق

المديرية المكلفة بتدبير مجال التواصل • الهاتف : 05.37.68.72.51 • الفاكس : 05.37.77.18.74 • البريد الإلكتروني : div-com@men.gov.ma

الإنسان بالوسط المدرسي، مضيفا أن أهمية هذه الورشة تكمن في تركيزها على توجهات وأهداف خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالحق في التربية والتعليم وحقوق الطفل، والتربية والتثقيف على حقوق الإنسان والديموقراطية، وذلك في ارتباطها بتوجهات وأهداف الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

وتحدث السيد أدوار كريستاو، ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب، عن أهمية مشاريع حقوق الانسان باعتبارها دعامة أساسية في تحقيق أهداف التنمية في أفق 2030، داعيا إلى ضرورة تمكين المدرسة من أن تلعب دورها في ترسيخ ثقافة حقوق الانسان، من خلال تنزيل البرامج المسطرة لهذا الغرض.

من جهته اشار ممثل عن منظمة اليونسكو، إلى أن إطلاق برنامج "مدرسة حقوق الانسان" يكرس المقاربة التشاركية بين الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين المدنيين، وذلك بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الانسان في المشاريع التربوية داخل المؤسسات التعليمية. مؤكدا استعداد منظمة اليونسكو لوضع خبرتها في هذا المجال لإنجاح

هذا المشروع الطموح.

عبد العالي مستور، رئيس منتدى المواطنة، أكد من جهته على ضرورة تعزيز موقع المدرسة المغربية في التربية على حقوق الانسان، من خلال العمل على تنزيل برنامج "مدرسة حقوق الانسان" باعتباره برنامجا طموحا، يرسخ دور المجتمع المدني في النهوض بثقافة حقوق الانسان داخل الفضاء المدرسي.

ويرمي برنامج "مدرسة حقوق الانسان" إلى تعبئة وتأهيل مختلف مكونات الحياة المدرسية وشركائها التربويين والثقافيين والاجتماعيين والإعلاميين للتعاون والشراكة، بغية إعمال مبادئ وآليات حقوق الانسان في برامج المنظومة التربوية والعلاقات المدرسية، وترسيخ قيمها وسلوكياتها لدى الأطفال واليافعين والشباب، وكذا تقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر إعداد برامج وأنشطة ودعامات للتوعية والتثقيف والتكوين في هذا المجال.

كما يهدف إلى تنمية نوادي التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية وتقوية موقعها وأدوارها في الحياة المدرسية، وتوسيع نسيجها جهويا وإقليميا، وإرساء آليات لتفعيل توجهات وأهداف هذا البرنامج، على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتنسيق تتبعها بين الأكاديميات. وقد تميز حفل إطلاق هذا البرنامج بتنظيم ورشة وطنية لتأهيل أدوار وقدرات فريق عمل البرنامج والاحتفاء بمجموعة من الفعاليات الوطنية التي ساهمت في النهوض بالتربية على حقوق الإنسان.